● أخبار قصيرة

ترامب: سنعقد اجتماعاً مع الصين في لندن لبحث الاتفاق التجاري

أعلن دونالد ترامب، الجمعة، عن أنّ وفداً من كبار المسؤولين الأميركيين سيلتقي نظراءهم الصينيين في لندن في ٩ حزيران/يونيو الجاري، بهدف مناقشة الاتفاق التجاري بين البلدين، وذلك في خطوة جديدة ضمن مسار التفاوض التجاري بين أكبر اقتصادين في العالم.
وقال ترامب في منشور عبر منصّة «تروث سوشيال» للتواصل الاجتماعي، إنّ اللقاء المرتقب سيضمّ من الجانب الأميركي وزير الخزانة سكوت بيسنت، ووزير التجارة هوارد لوتنيك، والممثل التجاري للولايات المتحدة جيميسون جرير. ويُتوقّع أن تبحث الاجتماعات في لندن النقاط الخلافية المتبقية في ملف التجارة بين واشنطن وبكين، الذي يشهد تجاذبات منذ سنوات، وسط تبادل للرسوم الجمركية وتصريحات حادة بشأن سلاسل التوريد العالمية.

روسيا تندد بالعقوبات على المصرف الزراعي الروسي

ندد نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي فيرشينين بالعقوبات على المصرف الزراعي الروسي «روسيلخوزبنك»، وأكد أنها غير قانونية وتؤثر على ضمان الأمن الغذائي العالمي.
وقال فيرشينين: «هذه المسألة تناقش في المشاورات، وهي بطبيعة الحال لا تعتمد علينا. نعتقد أن العقوبات بشكلٍ عام، كما قلت، هي أحادية الجانب وغير قانونية، خاصةً تلك التي تؤثر على مجال ضمان الأمن الغذائي العالمي الذي يظهر البعض في العواصم الغربية حرصاً عليه». ونشر على موقع الكرملين في ٢٥ مارس/ أذار ٢٠٢٥ بيان خلص إليه لقاء مجموعات الخبراء الروسية والأمريكية في الرياض. وأشار البيان إلى أنه وفقاً لاتفاق رئيسي روسيا والولايات المتحدة، اتفق الجانبان الروسي والأمريكي على ضمان تنفيذ مبادرة البحر الأسود، التي تشمل ضمان سلامة الملاحة في البحر الأسود وعدم استخدام القوة وعدم السماح باستخدام السفن التجارية لأغراض عسكرية مع تنظيم إجراءات مراقبة مناسبة عبر تفتيش هذه السفن. لكن الاتفاقية ستدخل حيز التنفيذ فقط بعد استيفاء عدد من الشروط، أحدها رفع القيود العقابية عن «روسيلخوزبنك».

جامعة «ميشيغان» تتجسّس على الطلاب المؤيّدين لفلسطين

ذكرت صحيفة الـ«غارديان» البريطانية أن جامعة «ميشيغان» الأميركية تستخدم محقّقين خاصّين سرّيين لمراقبة مجموعات طلابية مؤيّدة لفلسطين. ووفق الصحيفة، مهمّة المحقّقين تعقّب الطلاب المؤيّدين لفلسطين داخل وخارج الحرم الجامعي وتسجيل محادثاتهم والتنصّت عليها. وقالت إن بعض ما جمعه المحقّقون السرّيون من أدلّة استخدمه الادعاء لتوجيه اتهامات للطلاب وسجنهم. وأكدت أن الجامعة دفعت ما لا يقلّ عن ٨٠٠ ألف دولار بين حزيران/يونيو ٢٠٢٣ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤ لشركة الأمن الخاصة، وتابعت: «المحقّقون السرّيون يبدو أنهم يعملون لصالح شركة أمن خاصة مقرها ديترويت».

ردّاً على تصعيدها الأخير

روسيا تعيد صياغة معادلات الصراع مع أوكرانيا

الوفاق/ في خضم تصاعد التوترات العسكرية بين روسيا وأوكرانيا، أعلنت وزارة الدفاع الروسية يوم ٦ حزيران/يونيو عن شنّ سبع ضربات جماعية على مواقع عسكرية وصناعية أوكرانية. وفقًا للتقارير الرسمية، فإن هذه العملية صُممت للرد على ما وُصف بـ«إرهاب كييف»؛ إذ تعتبر القيادة الروسية أن هذه الهجمات تأتي في إطار تحييد التهديدات التي تُمارس ضد قواتها ومصالحها الاستراتيجية.
وأوضحت تصريحات القادة الروس أن الضربات استهدفت البنى التحتية العسكرية التي تُسهم في تخطيط وتنفيذ العمليات ضد القوات الروسية، مع تسجيل خسائر كبيرة في صفوف الجنود والمعدات من الدبابات والمركبات المدرعة، وجاءت الهجمات في أعقاب تحذير من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، نقله عبر دونالد ترامب، بأن الكرملين سيرد على كييف بعد أن دمرت طائرات مسيرة أوكرانية عدة قاذفات إستراتيجية في هجمات بعمق روسيا.

تفاصيل العملية العسكرية

أعلنت وزارة الدفاع الروسية عن شنّ ٧ ضربات جماعية على مواقع عسكرية وصناعية أوكرانية، وفي التفاصيل، قالت الوزارة إن القوات المسلحة الروسية، نفّذت ضربة شاملة باستخدام أسلحة جوية وبحرية وبرية عالية الدقة بعيدة المدى، بالإضافة إلى طائرات مسيّرة.
وأوضحت أنّ الضربة استهدفت مكاتب تصميم، وشركات إنتاج وإصلاح الأسلحة والمعدات العسكرية الأوكرانية، وورش تجميع الطائرات المسيّرة، ومراكز تدريب الطيران، ومستودعات أسلحة، ومعدات عسكرية تابعة للقوات المسلحة الأوكرانية وأنه تمت إصابة جميع الأهداف المحدّدة، وأنّ هدف الضربة تحقّق.
وأضافت أنه اعتباراً من ٣١ أيار/مايو الماضي، تمّ تنفيذ ٦ ضربات جماعية ، أدت إلى تدمير مؤسسات المجمع الصناعي العسكري في أوكرانيا، والبنية التحتية للمطارات العسكرية، وورش الإنتاج، ومواقع التخزين وإطلاق الطائرات المسيّرة الهجومية، وترسانة القوات المسلحة الأوكرانية، وكذلك نقاط انتشار التشكيلات المسلحة الأوكرانية والمرتزقة الأجانب، كما أسقطت أنظمة الدفاع الجوي الروسية ٣ صواريخ موجّهة بعيدة المدى من طراز «نبتون»، وصاروخين من طراز «ستورم شادو»، و٣ صواريخ «فامباير»، و١٨ قنبلة جوية موجّهة من طراز «جدام»، و٨ صواريخ «هيمارس»، إضافةً إلى إسقاط ١٣٩٠ طائرة مسيّرة للقوات المسلحة الأوكرانية، وفق بيان الوزارة. ووفق البيان نفسه، استخدمت القوات المسلحة الروسية مزيجاً من أسلحة جوية وبحرية وبرية عالية الدقة بعيدة المدى، بالإضافة إلى طائرات مسيّرة. ومثل هذا الاستخدام المتكامل للتقنيات المتطورة يعكس قدرة موسكو على ضرب أهداف محددة بدقة متناهية وفي آنٍ واحد إرسال رسالة رادعة إلى كييف .

قضية وجودية

أكدت روسيا أن النزاع في أوكرانيا «قضية وجودية» بالنسبة إليها، وقال الناطق باسم الكرملين ديمتري بيسكوف في مؤتمر صحفي «بالنسبة إلينا إنها قضية وجودية، قضية تتعلق بمصلحتنا الوطنية وأمننا ومستقبلنا ومستقبل أطفالنا وبلدنا».
وقد توعدت روسيا في الأيام الأخيرة بالرد على الهجوم الذي شنته أوكرانيا في نهاية الأسبوع الماضي ضد قاذفات روسية، على مسافة آلاف الكيلومترات من حدودها. كما اتهمت موسكو كييف بالوقوف وراء تفجيرات طالت جسوراً في مناطق محاذية للحدود وتسببت بخروج قطار ركاب وقطار شحن وقطار مراقبة عن السكة، مما أسفر عن مقتل ٧ أشخاص، معتبرة أن هدفها تقويض مباحثات السلام بين البلدين. ويشي تصعيد المعارك بابتعاد احتمالات التهدئة بعد أكثر من ٣ سنوات من بدء الحرب، رغم الدعوات إلى وقف فوري لإطلاق النار، وضغوط ترامب لإجراء مفاوضات وإنهاء الحرب. وباتت روسيا تسيطر على نحو ٢٠٪ من أراضي أوكرانيا، من بينها شبه جزيرة القرم التي ضمتها في العام ٢٠١٤. ولم تُتِح جولتا مفاوضات في إسطنبول تقريب وجهات النظر بشأن التوصل إلى هدنة تدفع إليها واشنطن.

استراتيجية دفاعية روسية متكاملة

تشير دوافع الهجوم الروسي إلى أن هذا الرد ليس عشوائيًا، بل هو جزء من استراتيجية دفاعية متكاملة تهدف إلى حماية الأمن القومي الروسي من التوسع المتصاعد لما تعتبره روسيا تدخلات للناتو. فالقيادات الروسية تبرز بأن الهجمات الصاروخية الدقيقة؛ التي تعتمد على تقنيات الملاحظة والقيادة الحديثة، تُستخدم لتفكيك القدرات العسكرية الأوكرانية عبر استهداف المنشآت الأساسية المرتبطة بإنتاج وتحديث الأسلحة وخطط العمليات؛ ما يسمح في الوقت ذاته بتقليل الخسائر المدنية وتجنب الدمار الواسع الذي قد يُفاقم الأزمة.

تشير دوافع الهجوم الروسي إلى أن الرد ليس عشوائيًا، بل هو جزء من استراتيجية دفاعية متكاملة تهدف إلى حماية الأمن القومي الروسي

النتائج والتداعيات العسكرية

أدت هذه الضربات إلى إصابة جميع الأهداف المحددة وفق البيان الروسي، ما أسهم في تدمير أجزاء من المجمع الصناعي العسكري، والبنية التحتية للمطارات العسكرية، وورش الإنتاج، إلى جانب مواقع تخزين وإطلاق الطائرات المسيّرة الهجومية. كما تم الإشارة إلى نتائج سابقة استهدفت نقاط انتشار التشكيلات المسلحة والمرتزقة الأجانب، إذ أفادت تقارير من جهة روسية بأن العمليات السابقة منذ ٣١ مايو/ أيار أسفرت عن إصابة وتدمير بنية عسكرية أساسية، إضافةً إلى الإبلاغ عن مقتل ٢٥٥ جندياً أوكرانياً في إحدى عمليات الاستهداف في مقاطعة سومي، وتواصل روسيا إعلان تقدّم ميداني في عدّة جبهات، في وقتٍ تصعّد فيه أوكرانيا مناشداتها للدعم العسكري الغربي، وسط معارك عنيفة ومعقّدة على امتداد خطوط التماس.

الآثار الاستراتيجية للهجوم الروسي

لن تقتصر نتائج هذه الضربات على الجانب التكتيكي فحسب، بل ستترتب عليها آثار استراتيجية على المدى المتوسط والبعيد. فبجانب الإضرار بالبنية العسكرية الأوكرانية، تؤكد تصريحات المتحدث باسم الكرملين – دميتري بيسكوف – على أن روسيا سترد في الوقت الذي تراه مناسباً، مما يشير إلى احتمال استمرار دورة التصعيد العسكرية. وقد يؤدي ذلك إلى تغييرات في معطيات الدعم الغربي لكييف، وزيادة حدة الردود الدبلوماسية والعقابية ضد موسكو، في ظل مخاوف دولية من تدهور استقرار المنطقة بأسرها . هذا وتشهد الساحة الدولية ردود فعل متباينة؛ فمن جهة، قد يعمل التصعيد العسكري الحالي على تعزيز مطالب كييف للحصول على دعم إضافي من الحلفاء الغربيين من الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية، بينما تُظهر موسكو موقفها الثابت في مواجهة ما تعتبره محاولات لتوسيع النفوذ.

مستقبل الصراع وآفاق التصعيد

تشير المؤشرات إلى أن المشهد العسكري في أوكرانيا قد يشهد مزيداً من التصعيد إذا استمرت كييف في الهجمات على الأراضي الروسية أو على الأهداف الاستراتيجية. وفي ظل استخدام موسكو لأنظمة صاروخية متطورة مثل «نبتون»، و«ستورم شادو»، و«فامباير»، و«جدام»، و«هيمارس»، يظهر بوضوح الدور المتنامي للتكنولوجيا العسكرية الحديثة في إدارة المواجهات، ومن المحتمل أن يؤدي هذا الاستخدام المكثف للتقنيات المتقدمة إلى إعادة رسم معالم الصراع وتغيير نسب القدرة القتالية على كِلا الجانبين. هذا ويبرز التصعيد الحالي بين موسكو وكييف كأحد المراحل الحرجة في الصراع المستمر، إذ تتداخل العوامل العسكرية والسياسية والإعلامية لتشكيل معطيات جديدة على ساحة النزاع. إن الضربات الجماعية الروسية على المواقع الحيوية في أوكرانيا لا تُمثل مجرد رد فعل عسكري، بل هي رسالة واضحة تتعلق بحزم الموقف والدفاع عن السيادة الوطنية.

الأمم المتحدة تدعو أميركا لرفع العقوبات عن قضاة المحكمة الجنائية الدولية

دعا مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان «فولكر تورك» يوم الجمعة الولايات المتحدة إلى رفع العقوبات المفروضة على ٤ قاضيات في المحكمة الجنائية الدولية، فيما أعلن الاتحاد الأوروبي دعمه وتأييده الكامل للمحكمة
ودعا تورك، في بيان أُرسل إلى وسائل الإعلام، «إلى إعادة النظر في هذه الإجراءات الأخيرة ورفعها فوراً». وأضاف أن «الهجمات على القضاة بسبب أدائهم لمهامهم القضائية، على المستويين الوطني والدولي، تتعارض مع احترام سيادة القانون».
وأعلن الاتحاد الأوروبي دعمه للمحكمة، فقال رئيس المجلس الأوروبي أنطونيو كوستا إن الاتحاد الأوروبي يدعم المحكمة الجنائية الدولية بقوة، مؤكداً أنها «حجر زاوية بالنسبة للعدالة الدولية». كما قالت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين إن «المفوضية الأوروبية تدعم المحكمة الجنائية الدولية ومسؤوليها بشكلٍ كامل».
وأضافت عبر منصة إكس: «تحاسب المحكمة الجنائية الدولية مرتكبي أخطر الجرائم في العالم، وتعطي الضحايا صوتاً.. يجب أن تكون حرة في التصرف دون ضغوط.. وسندافع دائماً عن العدالة العالمية واحترام القانون الدولي».
واعتبرت المحكمة الجنائية الدولية أن العقوبات التي فرضتها إدارة دونالد ترمب على ٤ من قضاتها محاولة لتقويض استقلاليتها وقد فرضت إدارة ترامب عقوبات على هؤلاء القضاة في ردٍ غير مسبوق على إصدار المحكمة مذكرة اعتقال بحق رئيس وزراء الإحتلال الصهيوني بنيامين نتنياهو، وقرار سابق بفتح تحقيق في مزاعم ارتكاب القوات الأميركية «جرائم حرب» في أفغانستان.
وإضافة إلى القاضية بيتي هوهلر من سلوفينيا، شمل قرار العقوبات القاضيات سولومي بالونجي بوسا من أوغندا، لوز ديل كارمن إيبانيز كارانزا من البيرو ورين أديلايد صوفي ألابيني جانسو من بنين، وبموجب القرار سيتمّ تجميد أيّ أصول لدى القاضيات في الولايات المتحدة، وإدراجهنّ على منظومة فحص آلية، تستخدمها العديد من البنوك حول العالم. وتصعّب هذه العقوبة على الخاضعين لها فتح حسابات مصرفية، أو الاحتفاظ بحسابات قائمة أو تحويل الأموال، كما ينصّ القرار على أنّ المواطنين الأميركيين الذين يقدّمون خدمات لصالح القاضيات ربما يواجهون عقوبات مدنية وجنائية.

تايلاند.. تصاعد التوتر على نقاط التفتيش الحدودية مع كمبوديا

أعلن الجيش التايلاندي أمس أنّه سيتولّى السيطرة على فتح وإغلاق نقاط التفتيش الواقعة على الحدود مع كمبوديا، في ظلّ التوتر المتصاعد بين البلدين. وأشار الجيش، في بيان رسمي، إلى أنّ الجانب الكمبودي «عزّز وجوده العسكري وعتاده في المناطق الحدودية»، ما دفع تايلاند إلى اتخاذ إجراءات ميدانية لضمان أمن الحدود.
وتأتي هذه الخطوة بعد اشتباك قصير اندلع في ٢٨ أيار/مايو الماضي في منطقة حدودية لا تزال غير مرسّمة رسمياً بين البلدين، ما أسفر عن مقتل جندي كمبودي.
وفي الأيام الماضية، تبادلت حكومتا كمبوديا وتايلاند بيانات رسمية «صيغت بعناية»، أعربتا فيها عن التزامهما بالحوار لحلّ النزاع الحدودي، وسط مخاوف من تصاعد التوتر إلى مواجهة أوسع. وكان الجيش التايلاندي، قد أعلن استعداده لتنفيذ «عملية عسكرية واسعة النطاق» للتصدّي لأيّ انتهاك لسيادة البلاد.
وعقدت رئيسة الحكومة التايلاندية، بيتونغتارن شيناواترا، اجتماعاً لمجلس الأمن القومي، أكدت خلاله أنّ الجيش مستعدّ للدفاع عن سيادة تايلاند، لكنه «يتفهّم طبيعة الموقف ومتى يستدعي الأمر تصعيداً».